

Distr.: General  
4 June 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الخامسة

#### محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تالاس ..... (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون

الإدارة والميزانية السيد رويس ماسيو

#### المحتويات

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

المسائل الشاملة لعدة قطاعات

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-53550X (A)

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدات الإنسانية والمبادرات السياسية  
الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الثالثة: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال  
(تابع)

تنظيم الأعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٥.

## البند ١٤٧ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

المسائل الشاملة لعدة قطاعات ((Part II) A/68/337،  
A/68/637 و A/68/637/Corr.1 و A/68/731،  
A/68/756 و A/68/782 و A/68/787 و A/68/830،  
و A/68/867 و A/C.5/68/22)

١- السيد راماناثان (نائب المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/68/731)، وقال إن الموارد المقترحة لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، البالغ قدرها ٧,٤ بلايين دولار، تمثل انخفاضاً بنسبة ٥,١ في المائة مقارنة بالموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ البالغ قدرها ٧,٨ بلايين دولار. بيد أن هذا الرقم يعكس سلطة الالتزام التي تعطي فقط ستة أشهر مقترحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بالنظر إلى عدم التيقن من وضع البعثة، ولا يشمل احتياجات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى التي أنشئت حديثاً. وبإضافة الموارد المقترحة لبعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ستكون الموارد المقترحة قريبة من ٧,٧ بلايين دولار.

٢- وقال إنه باستثناء تأثير التمويل المخصص لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فإن الانخفاض في الاحتياجات يعزى بشكل رئيسي إلى انخفاض العناصر العسكرية وأفراد

الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ وغياب الاعتماد المخصص لدفع المبلغ التكميلي للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات الشرطة المشكلة الذي أقرته الجمعية العامة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤؛ وإعادة تشكيل أساطيل طائرات عدد من البعثات. وبالإضافة إلى ذلك، تعكس الميزانية انخفاضاً صافياً إجمالياً يبلغ ٨٩٥ من وظائف ومناصب الموظفين المدنيين في تسع بعثات لحفظ السلام، عملاً باستعراض ملاك الموظفين المدنيين وتخفيضات العناصر العسكرية والمدنيين.

٣- ويجري تعويض انخفاض الاحتياجات في المحمل جزئياً من الموارد الإضافية المقترحة أساساً لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي نجمت عن الاكتمال التام لقدرة البعثة، ولمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي نجمت عن الزيادة في القوام المأذون به في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي قررها مجلس الأمن.

٤- السيد دونوغهيو (رئيس الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠١٤): عرض تقرير الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠١٤ (A/C.5/68/22)، وقال إن الفريق العامل قدم، عقب تحليل بيانات التكاليف من ٥١ دولة عضواً، توصيات في مجالات مثل التناوب في استخدام المعدات والدعم الطبي التي من شأنها أن تؤدي إلى احتياجات إضافية من الموارد قدرها ٢٠,٥٩ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وعموماً، من شأن تلك التوصيات أن تحسن هيكل نظام المعدات المملوكة للوحدات وأن توفر أدوات تحقق معززة وأكثر شفافية.

البيئة - أهدافا سديدة للغاية، وقد تحققت تحسينات ملموسة في أرض الميدان في الوقت الراهن. كما قامت إدارة الدعم الميداني بوضع الهياكل والأدوات والنظم اللازمة لدعم النشر بصورة أسرع، وإيجاد ظروف أكثر أمنا لحفظه السلام، وكفالة إحداث أثر أكثر مسؤولية في أرض الميدان.

٩- وأشار كذلك إلى أنه جرى تحديد رؤية للوضع النهائي لكل ركيزة من ركائز الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، مع إطار منقح خاص بأداء كل ركيزة يشمل الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء الرئيسية. وتعمل الإدارة بنشاط على تعميم الابتكارات: في إطار ركيزة المالية، حيث طُبّق نموذج التمويل الموحد وزيادة مخصصات التمويل المؤقت لبعثة الأمم المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ وشُحنت مجموعات نموذجية للهياكل الأساسية لاستخدامها في مالي، في حين استخدمت تصاميم نموذجية في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وضمن إطار الموارد البشرية، واصلت قوائم المرشحين المقبولين تخفيض المواعيد الزمنية للتوظيف، كما أجريت استعراضات ملاك الموظفين المدنيين، وهناك أخرى مُقررة؛ كما أطلق مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي خطوط خدمات متكاملة بأدوات معززة لدعم العملاء.

١٠- وأضاف أن فرصا جديدة أتاحت لصقل وتنفيذ رؤية الوضع النهائي. وبدلا من إنشاء مزيد من مراكز الخدمات الإقليمية، ستقدم الإدارة مقترحا بتقديم خدمات مشتركة لا تعتمد على مواقع محددة إلى البعثات الميدانية التي لا تدعمها عنتيبي. وسيكون النهج الخاص بالخدمات المشتركة متماشيا على نحو وثيق مع نهج 'أوموجا' في تقديم الخدمات، وذلك من أجل تحقيق إمكانات نهج الخدمات المشتركة. واستباقا لبدء تجهيز منح التعليم عن طريق 'أوموجا'، على سبيل المثال، ستسعى الإدارة إلى الحصول على الموافقة على

٥- وذكر أن التقرير بشّر بإحراز اختراق في السياسات يتعلق بقبول الأمم المتحدة بمسؤولية مساعدة البلدان المساهمة بقوات في استبدال المعدات المتقادمة المملوكة للوحدات أو التناوب على استخدامها- وهو ما من شأنه أن يساعد كثيرا في تدابير حماية قوات حفظه السلام في أرض الميدان. ويكتسي نفس القدر من الأهمية كذلك إدماج وحدة أساسية في مجال طب النساء في قائمة معدات المرافق الطبية من المستوى الثاني، حيث من شأن ذلك أن يضمن حصول جميع الموظفات المنتشرات في بعثات حفظ السلام على نفس الرعاية الطبية الأساسية في مجال طب النساء. وثمة عامل مهم آخر هو الاتفاق على وجوب سعي الوحدات جاهدة إلى الوفاء بالمعايير البيئية للأمم المتحدة ومعايير إدارة النفايات.

٦- الرئيس: وجه انتباه اللجنة إلى تقرير الأمين العام عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء (A/68/830).

٧- السيد بانيري (الأمين العام المساعد للدعم الميداني): عرض التقرير المرحلي السنوي الرابع عن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/68/637 وA/68/637/Corr.1)، وقال إن مجلس الأمن نظر على مدى السنة الماضية في المقترحات المتعلقة بنشر ٣٧٠٠٠ من القوات وأفراد الشرطة الإضافيين، مع إنشاء بعثات جديدة وتوسيع نطاق المسؤوليات للبعثات القائمة.

٨- وذكر أن الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني ساعدت في الإعداد لتلك التحديات، وللتحديات التي تطرأ في المستقبل. وتظل الأهداف الاستراتيجية المحددة في عام ٢٠١٠- تحسين الخدمات وتنفيذ الولايات؛ وتعزيز الإشراف على الموارد والمساءلة؛ وتحسين سلامة الموظفين وأمنهم وجودة حياتهم؛ واستخدام القدرات المحلية والإقليمية والحد من التأثير على

يخاطرون بحياتهم في تنفيذ ولايات البعثات الميدانية، معربا عن إشداته بهم.

١٤ - السيدة بولارد (الأمينة العامة المساعدة لإدارة الموارد البشرية): عرضت تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين (A/68/756)، وقالت إن عام ٢٠١٣ شهد زيادة طفيفة في

عدد ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين المبلغ عنها، حيث أُبلغ عن ٩٦ ادعاء بالمقارنة مع ٨٨ في عام ٢٠١٢؛ ومن بين ٩٦ ادعاء مبلغ عنه في عام ٢٠١٣، قُدم ٦٦ ادعاء ضد موظفي حفظ السلام، وأغلبها كانت، كما هو الحال في السنوات السابقة، في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

١٥ - وقالت إن فريقا صغيرا من الخبراء قام، في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٣، بزيارة أربع بعثات لتقييم وتحديد عوامل الخطر التي قد تُسهم في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وستساهم توصياتهم، قيد الاستعراض حاليا، في إثراء التدابير المستقبلية لإجراءات المنع والإنفاذ والانتصاف.

١٦ - وذكرت أنه على الرغم من الزيادة في الادعاءات المبلغ عنها في عام ٢٠١٣، كان هناك اتجاه تنازلي عام مع مرور السنوات في عدد ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وفي الادعاءات المشفوعة بأدلة. ومع ذلك، وكما هو الحال في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإن ما يقرب من نصف الادعاءات المبلغ عنها في عام ٢٠١٣ تنطوي على أفظع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وبات يجري تقديم الأدلة على نسبة أكبر من ادعاءات الاعتداء الجنسي.

مشروع تحريبي من أجل توحيد منحة التعليم كخدمة مشتركة لجميع البعثات، وبالتالي توفير فرصة لتوسيع نطاق البعثات العميلة لمركز الخدمات واختبار نماذج التمويل التي تحترم اشتراط الجمعية العامة المتعلق بالقابلية للتوسع. ونتيجة لذلك، ستلغى وظيفتان في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، على أن تستوعب عنتيبي عبء العمل.

١١ - وأشار إلى أن الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني ستنتهي في منتصف عام ٢٠١٥؛ وستعمل الإدارة على صياغة نهج استراتيجي لمرحلة ما بعد الدعم من أجل توجيه عملها والحفاظ على التزامها بالتحسين المستمر.

١٢ - وتابع قائلا إن تقرير الاستعراض العام المعروض الآن على اللجنة (A/68/731) يرصد الطابع المعقد للتطورات الحاصلة في أنشطة حفظ السلام، التي تتطلب إجراء مداولات متأنية بشأن أولويات من قبيل العمليات الجوية، والوقود وحصص الإعاشة، والسلوك والانضباط، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويلزم أيضا إجراء مناقشات بشأن تطورات ناشئة، مثل التعاون فيما بين البعثات، كما يتضح من خلال الأزمة في جنوب السودان. وتحظى بالاهتمام أيضا الإمكانيات التي يمكن أن تتأتى من الاستخدام الموسع للتكنولوجيا الجديدة، بما في ذلك المنظومات الجوية غير المأهولة. وبنفس القدر من الأهمية، يؤثر نظام 'أوموجا' والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تأثيرا ملحوظا على تسلسل سير العمل في قلب عمليات حفظ السلام، بالنظر إلى الحاجة إلى كفاءة القابلية للتوسع.

١٣ - ورحب بتوصيات الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات باعتبارها تمثل إقرارا بالظروف القاسية التي تواجهها الوحدات. وقال إن الإدارة عازمة على دعم الأفراد العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين الذين

٢٠- وعلى الرغم من أن شعبة التحقيقات خضعت لإعادة الهيكلة في عام ٢٠١٣، إلا أنها واصلت إجراء التحقيقات، ولا سيما، من أجل إنفاذ سياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين اللذين يتورط فيهما الأفراد النظاميون. ويواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية الاعتماد على الدول الأعضاء في القيام بالجزء الخاص بهم في المساهمة في تنفيذ إجراءات المتابعة المناسبة وفقا لمذكرات التفاهم ذات الصلة.

٢١- وقالت أيضا إن شعبة التفتيش والتقييم بدأت بإجراء تحليل شامل لتخطيط العمل القائم على تقييم المخاطر، وحددت ٥٣ موضوعا منفصلا لحفظ السلام، بما في ذلك المواضيع الشاملة لعدة قطاعات، من أجل تقييمها. وأشارت إلى أن الشعبة، أنهت تقييما لتقييمات حفظ السلام، الشيء الذي أدى إلى إنشاء إطار مؤسسي للتعاون بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة عمليات حفظ السلام، من أجل تحسين نوعية وفائدة تقييمات حفظ السلام.

٢٢- وأضافت أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية واصل جهوده الرامية إلى معالجة الشواغر من الموظفين: فمعدل الشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية لحفظ السلام كان يمثل في نهاية عام ٢٠١٣ نسبة ١٨ في المائة، أي أقل بكثير من نسبة ٢٥ في المائة في نهاية العام ٢٠١١. وكان من المتوقع أن تتحسن معدلات الشغور بعد إعادة هيكلة شعبة التحقيقات.

٢٣- وبالاتصال إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم التنفيذ ونتائج ولايات حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/68/787)، قالت إن حماية المدنيين واحدة من أهم المهام المسندة إلى بعثات حفظ السلام، وواحدة من أبرز مجالات نشاط المنظمة. وعندما يظهر أن المنظمة فشلت في هذه المهمة، تتضرر سمعتها.

ولا يزال الوضع مصدرا للقلق الشديد. ولذلك يلزم بذل جهود وقائية قوية.

١٧- وأكدت أن الأمين العام ملتزم بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وشددت من جديد على التزامه المستمر بمنع موظفي وعاملي الأمم المتحدة من ارتكاب أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

١٨- السيدة لاوانت (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته بشأن عمليات حفظ السلام للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ((PartIIA/68/337))، وقالت إن مبادرة إتاحة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للجمهور كانت إيجابية من حيث الشفافية، ولم تسجل أي نتائج غير مقصودة أو سلبية. وأشارت إلى أن هناك اهتماما متزايدا بالتقارير، كما يتبين من خلال الزيارات إلى الموقع الشبكي والتقارير التي يجري تنزيلها. ولم تُعد أي دول أعضاء أو أعضاء الإدارة العليا من إمكانية طلب نسخ مسبقة قبل إصدار التقارير.

١٩- وفي عام ٢٠١٣، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ما يزيد على ٢٠٠ من تقارير الرقابة، وما يقرب من ٥٠٠ توصية بشأن مسائل حفظ السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية من استخدام عمليات مراجعة الحسابات المواضيعية من أجل تحديد مواطن القوة والضعف المنظومية في جميع عمليات السلام. وقد أجريت مراجعات مواضيعية للحسابات بشأن التأهب لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وإدارة المعدات المملوكة للوحدات؛ وإدارة عقود حصص الإعاشة؛ وأنشطة الاستلام والتفتيش؛ وحسابات القبض وحسابات الدفع؛ وإدارة الوقود؛ وعملية الشراء.

حتى في الحالات التي تكون فيها قوات حفظ السلام قريبة للغاية.

٢٨- وأردفت قائلة إن أسبابا متعددة تساهم في هذه الحالة: تباين الآراء بشأن استخدام القوة بين البلدان المساهمة بقوات وبين أعضاء مجلس الأمن أنفسهم؛ ووجود ازدواج بحكم الأمر الواقع على ما يبدو في خط قيادة داخل البعثات، حيث إن البلدان المساهمة بقوات وقيادة البعثة قد تصدر تعليمات متضاربة إلى الوحدات؛ وعدم الفهم الجيد لمسألة واجب البعثات أن تتصرف عندما تعجز حكومات البلدان المضيفة عن الاضطلاع بمسؤوليتها في حماية المدنيين أو عندما لا تكون راغبة في ذلك؛ واعتقاد بعثات حفظ السلام أنها تعاني من نقص الموارد اللازمة للرد على القوة بالقوة؛ كما أن أفراد الوحدات ذاهم قلقون بشأن العقوبات الممكنة إذا تبين أن استخدامهم للقوة غير ملائم.

٢٩- ونتيجة لهذه العوامل، نشأ بعد بين السياسات والممارسات فيما يتعلق بحماية المدنيين. ويُعرض هذا البعد للخطر قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بولايات حماية المدنيين، ولذلك يجب تقيمه.

٣٠- واستطردت قائلة إن التقييم قدم ثلاث توصيات. وكخطوة أولى، يجب تعزيز مراقبة الأمم المتحدة على عمليات الوحدات العسكرية لبعثات حفظ السلام: إذ ينبغي إحالة حالات فشل الوحدات في تنفيذ الأوامر أو التعليمات الصادرة عن بعثة لحفظ السلام فيما يتعلق بولاية حماية المدنيين على مقر الأمم المتحدة من أجل استعراضها مع البلد المساهم بقوات المعني. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تحسين وضوح مهام حفظة السلام على الصعيد التكتيكي، وذلك حتى يتسنى اتخاذ القرارات بسرعة أكبر في أرض الميدان، ونفس الشيء بالنسبة لعلاقات العمل التي تؤثر على التعاون والتنسيق بين عمليات حفظ السلام والكيانات الإنسانية.

٢٤- وتابعت قائلة إن التقييم غطى ٨ من بين ١٠ من عمليات حفظ السلام التي لها ولاية حماية المدنيين في الوقت الراهن. واستبعد التقييم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أنشأت للتو في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي كانت لا تزال حديثة حينما بدأ التقييم في منتصف عام ٢٠١٣. وغاص التقييم عميقا في السبل التي تعمل بها بعثات حفظ السلام التابعة للمنظمة على تنفيذ ولايات حماية المدنيين، حيث نظر التقييم فيما هو ناجح وفيما هو أقل نجاحا.

٢٥- وذكرت أن نقطة انطلاق التقييم كانت هي استعراض شامل صدر تفويض به عن إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام ٢٠٠٩، مما يشير إلى أن ثمة حلقة مفقودة في سلسلة مناسبات دعم حماية المدنيين. وجرى التشاور أيضا مع إدارة الدعم الميداني ومكتب الشؤون القانونية.

٢٦- وأردفت قائلة إنه وُضعت، خلال السنوات الفاصلة، هياكل وتوجيهات، ووُضحت شراكات، وبدأ أن أنشطة الوقاية والتخفيف تحقق نتائج، على الأقل في المواقع التي يمكن الوصول إليها من قواعد حفظ السلام.

٢٧- ولكن على الرغم من التحسينات، فإن عمليات حفظ السلام كثيرا ما تفتقر إلى القدرة والرغبة في التدخل بشكل فعال في النزاعات الساخنة من أجل حماية المدنيين الذين يتعرضون للهجوم. ونادرا ما تستخدم تلك العمليات القوة المتاحة لها وتلجأ، بدلا من ذلك، إلى تدابير أكثر سلبية، مثل إيواء المدنيين الذين يفرون إلى قواعدهم. ونتيجة لذلك، فإن الخسائر المدنية في العديد من هذه النزاعات كانت رهيبه،

(A/68/782)، وقال إن الأمين العام توقع أن يبلغ مجمل الاحتياجات من الموارد ٧,٤ بلايين دولار للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. غير أن هذا الرقم يشمل توقعات لستة أشهر فقط لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولا يشمل المبالغ الخاصة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيؤدي استقراء يغطي مدة اثني عشر شهرا لاحتياجات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الموارد، فضلا عن أن من شأن الاحتياجات المتوقعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تؤدي إلى زيادة عامة في مستوى النفقات المتوقع بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام مقارنة بالفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتوصي اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي تقديم معلومات مستكملة عن إجمالي الاحتياجات المتوقعة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية.

٣٦- وأضاف أنه فيما يتعلق بالبعثات التي يجري تخفيض حجمها، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه قد يكون هناك فاصل زمني بين قرار لمجلس الأمن بتخفيض القوام المأذون به من الأفراد النظاميين في البعثة وبين إجراء تسويات الاحتياجات من الموارد وما يتصل بها من الأنصبة المقررة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المبالغة في تقدير الميزانية وطول فترة الاحتفاظ بالأنصبة المقررة. ولذلك فإن اللجنة الاستشارية أوصت بأنه عندما يقرر مجلس الأمن بشأن هذه التسويات، حيث يكون متوقعا تسجيل انخفاض لا يقل عن ١٠ ملايين دولار أو ٥ في المائة من احتياجات البعثة من الموارد، ينبغي للأمين العام أن يتقدم باقتراح من أجل إجراء مراجعة فورية ترمي إلى تخفيض التقديرات ذات الصلة. ويتعين على الأمين العام كذلك أن يحدد طرائق تنفيذ مثل هذا الاعتماد الجديد كي تنظر فيها الجمعية العامة، إما عند

٣١- وذكرت أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني قبلتا جميع التوصيات الثلاث، ولكنهما أعربتا عن تحفظات بشأن ما إذا كانت التوصية الأولى ستؤدي، في الواقع، إلى تحسين أداء عمليات حفظ السلام في تنفيذ الولايات المسندة إليها، قائلة إن التحديات التي تواجه القيادة والمراقبة نادرة، ومشيئة إلى العمليات الموجودة التي تعالج مثل هذه الظروف.

٣٢- وأشارت إلى أنه في حين تقع المسؤولية عن بعض حلول المشاكل التي جرى تحديدها في التقييم على عاتق الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، هناك أمور أخرى تقع مسؤوليتها على الدول الأعضاء. والواقع أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تحمي المدنيين حماية كاملة في الوقت الذي لا تصدر البلدان المساهمة بقوات تعليمات إلى وحداتها لبذل كل ما في وسعها، بما في ذلك استخدام القوة كملاذ أخير عندما يتعرض المدنيون لهجمات.

٣٣- وأكدت أن هذه التعليمات لا تزال، بحكم الأمر الواقع، تحت تحكم الدول الأعضاء وليس الأمانة العامة. ويبقى استخدام القوة مسألة مثيرة للخلاف إلى حد كبير، باعتبار أن الأمم المتحدة مكرسة لتحقيق السلام؛ ومع ذلك يبدو أن هناك مسوغات لمواصلة النقاش بشأن استخدام القوة لحماية المدنيين. ويمكن لهذا النقاش أن يسهم في بناء توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

٣٤- ويؤيد جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين استجوبوا في إطار تقييم هذه المناقشة تأييدا تاما. وأعربت السيدة الوكيله عن ثقتها في أن يصل التقرير إلى علم أعضاء مجلس الأمن إذ قد يكون التحليل الذي يحتويه مفيدا لهم.

٣٥- السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام



بين البعثات، فضلا عن كونه وسيلة مكلفة لسد ثغرات التوظيف المؤقتة.

٣٩- واستطرد قائلا، فيما يتعلق بأداء الميزانية في بعثات حفظ السلام، إن من شأن تقديم توضيح أكثر تفصيلا للتباينات بين النفقات المخطط لها والنفقات الفعلية في إطار خطوط الإنفاق الرئيسية أن يساعد على قياس دقة الميزانية والانضباط المالي. ويمكن تحسين الأهداف المتصلة بالكفاءة للفتترات السابقة والحالية والمقبلة، مع تميز الأهداف الشاملة لعدة قطاعات عن الأهداف الخاصة ببعثات معينة وفصل التغيرات التي تعزى إلى تغييرات الولاية عن تلك التي لا تعزى إليها.

٤٠- وذكر، فيما يتعلق بملاك الموظفين المدنيين، أن اللجنة الاستشارية نظرت في الحاجة إلى إعادة تبرير أو اقتراح إلغاء الوظائف التي ظلت شاغرة في البعثات لفترة طويلة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا العدد الثابت نسبيا من وظائف الرتب العليا في بعثات حفظ السلام. وفيما يخص الأفراد المقدمين من الحكومات، تشدد اللجنة الاستشارية على أن ثمة حاجة إلى المزيد من الوضوح فيما يخص المهام التي قد يعتبر هؤلاء الموظفون مناسبين لها وتوصي بإجراء استعراض شامل.

٤١- وذكر أيضا أن اللجنة الاستشارية تقدم في تقريرها أيضا مجموعة من الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق بالجانب التشغيلي لبعثات حفظ السلام، بما في ذلك الإدارة البيئية، وإزالة الألغام، وإدارة الأصول، والعمليات الجوية وإدارة مشاريع البناء. وفيما يتعلق بموارد السفر على وجه الخصوص، بالنظر إلى الشواغل المستمرة المتعلقة باستخدام أموال السفر في عمليات حفظ السلام، تعتزم اللجنة الاستشارية أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء مراجعة شاملة لحسابات السفر الرسمي الممول من ميزانيات

اتخاذ قرر مجلس الأمن التالي بهذا الشأن أو في الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين، أيهما يأتي أولا.

٣٧- وبخصوص التعاون بين البعثات، أشار إلى أن اللجنة الاستشارية تلاحظ اتجاهها متزايدا نحو التعاون بين البعثات على الصعيد الإقليمي، مع اتخاذ ترتيبات من أجل الخدمات العامة أو المشتركة. وفي السنوات الأخيرة، أيد مجلس الأمن أيضا حالات محددة للتعاون فيما بين البعثات باعتباره أداة للاستفادة إلى أقصى حد من استخدام الأصول والموارد الموجودة التي تنشرها البعثات في بلدان مجاورة. وفي الآونة الأخيرة، واستجابة للأزمة التي تكشفت في جنوب السودان في أواخر عام ٢٠١٣، أذن المجلس بنقل القوات، وعناصر تمكين القوة، وعناصر مضاعفتها من بعثات أخرى إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأشار الأمين العام إلى أن ذلك كان أول اختبار للأمم المتحدة في تلبية زيادة كبيرة للاحتياجات الطارئة من كتائب المشاة، ووحدات الشرطة المشكلة، والأصول الجوية من خلال التعاون بين البعثات.

٣٨- وتابع قائلا إن اللجنة الاستشارية تُذكر بأن الاستعارة من بعثات عاملة غير مسموح بها وفقا لقرارات الجمعية العامة. وينبغي لجميع ترتيبات التعاون فيما بين البعثات أن تحترم ذلك المبدأ الأساسي، كما يجب تمويل جميع الخدمات والأصول والموظفين حيث يجري النشاط. ولذلك، من وجهة نظر اللجنة الاستشارية، يجب على البعثة المتلقية أن تتحمل التكاليف ذات الصلة ابتداء من تاريخ التحويل إليها. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير واضحة وشفافة وفي الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاستشارية في تقريرها تعليقات وتوصيات بشأن الترتيبات الحالية المتعلقة باستخدام الانتداب المؤقت للموظفين، والذي يكاد يمثل إعانات متبادلة

٤٤- وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية تعلق في تقريرها أيضا على مسائل أخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك دمج القدرات الجغرافية المكانية العالمية، وتوسيع النهج الإقليمي في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتقال إلى نظام جديد للبريد الإلكتروني، وتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر.

٤٥- وفيما يتعلق بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، قال إن اللجنة الاستشارية تذكر برأيها ويرأي الأمين العام القائل بأن وجود حالة واحدة للاستغلال والاعتداء الجنسيين مثبتة بأدلة يدخل ضمن 'حالة واحدة أمر كثير جدا'. وفيما يتعلق بالادعاءات المبلغ عنها في بعثات حفظ السلام، لا تزال اللجنة الاستشارية منشغلة بشكل خاص إزاء ارتفاع نسبة الادعاءات المتصلة بأفطع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلا عن استمرار العدد المتزايد للادعاءات الواردة في نفس بعثات حفظ السلام الأربع. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى المقترحات التي ستسفر عنها النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء المعني.

٤٦- وقال إن اللجنة الاستشارية تؤكد من جديد اتفاقها مع الأهداف العامة للاستراتيجية العالمية للدعم الميداني في التعجيل ببدء البعثات ونشرها وتحسين جودة وحسن توقيت تقديم الخدمات إلى البعثات الميدانية. وتشير إلى التقدم المحرز في مختلف متطلبات تقديم التقارير التي أمرت بها الجمعية العامة. وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية كفالة تضمين التوجيهات والأدوات والمبادئ ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية في ممارسات عمل المنظمة إلى ما بعد فترة الخمس سنوات التي قررته لتنفيذ الاستراتيجية.

٤٧- وتابع قائلا إن تقديم مركز الخدمات الإقليمي المقترح لمهام عالمية هو ابتعاد كبير عن الرؤية الأولية للاستراتيجية العالمية للدعم الميداني. وعليه فإن اللجنة الاستشارية توصي

حفظ السلام، بما في ذلك البعثات، وقاعدة الأمم المتحدة للجوستيات وحساب الدعم.

٤٢- وقال فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إن اللجنة الاستشارية تؤكد على الحاجة إلى تقديم عرض شفاف حول التكاليف الكاملة للأنشطة التحضيرية لتنفيذ مشروع أوموجا التي حملتها بعثات حفظ السلام حتى الآن. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء بدء التنفيذ القادم لأوموجا في الأمانة العامة بأسرها، فضلا عن توسيع نطاق مراكز بيانات المؤسسة في برينديزي وفالنسيا من أجل تقديم الخدمات إلى الأمانة العامة بأسرها وليس فقط لعمليات حفظ السلام، تشدد اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى توضيح ترتيبات الدعم وآليات استرداد التكاليف، فضلا عن المسؤولية والمساءلة عن توفير هذه الخدمات.

٤٣- وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أنه، نظرا لترتيبات الإبلاغ الحالية، لا توجد صورة شاملة عن إجمالي التكلفة والميزانية وموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات حفظ السلام. وتبقى مثل هذه الصورة الشاملة ضرورية للتخطيط والميزنة وصنع القرار الملائمة في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن كونها تمثل نقطة مرجعية لمقارنة التكاليف مع مرور الوقت وداخليا مع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى في الأمانة العامة. وبالنظر إلى حجم الموارد المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن التغييرات الهامة الجارية في مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، بما في ذلك استخدام نظم المؤسسة ومراكز البيانات على نطاق الأمانة العامة برمتها، تعتزم اللجنة الاستشارية أن تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات إجراء مراجعة شاملة لحسابات نفقات حفظ السلام على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الميداني، من حيث أثرها النوعي وفوائدها المرجوة؛ وكذا الصعوبات المنهجية التي لم تحل التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك التمثيل الناقص في الأمانة العامة والعناصر المدنية للبعثات، والمسائل المتعلقة بتسوية مطالبات تعويضات الوفاة والعجز في أوقاتها الملائمة، فضلا عن تسوية مستحقات البلدان المساهمة بقوات لقاء المعدات المملوكة للوحدات؛ وتقرير الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات.

٥١- وأشارت إلى أن كل بعثة من بعثات حفظ السلام لها ولاية ومهام خاصة بها، وتواجه تحديات خاصة بها في بيئة فريدة من نوعها. ولذلك يجب أن يكون إعداد الميزانية والموافقة عليها مسترشدا بهذه الخصوصيات حتى يكون حفظ السلام فعالاً. وقالت إن المجموعة لا تزال تشعر بالانشغال العميق إزاء وجود اتجاه متزايد نحو فرض تخفيضات في الميزانية يتحدد شكلها بحسب الضرورات المالية، أو الحاجة إلى موارد إضافية في بعثات حفظ السلام الأخرى، أو تحديد هدف اعتباطي عام لنفقات حفظ السلام، وذلك في تجاهل صارخ للاحتياجات المحددة للبعثات.

٥٢- وأشارت إلى أن ثمة قلق كبير أيضا لاتخاذ ما يسمى بتدابير الكفاءة في بعض الأحيان على حساب القدرات التشغيلية، وسلامة حفظة السلام وأمنهم ومعنوياتهم، كما هو الشأن في حالة التخفيضات في الميزانية التي أثرت على النقل الطبي والمقررات المتخذة في إدارة حصص الإعاشة. ومع أن المجموعة تؤمن بالحاجة إلى تحسين إدارة بعثات حفظ السلام، إلا أن من شأن نهج "حفظ السلام الرخيص" أن يفشل في مساعدة البلدان على تحقيق الاستقرار وإرساء الأساس للسلام المستدام، وأن يؤدي، في نهاية المطاف، إلى توليد الحاجة إلى موارد إضافية.

بعدم التوحيد المقترح لمهام تجهيز منح التعليم في مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي. وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بضرورة إدراج مراجعة لأدوار مراكز الخدمات العالمية والإقليمية للخدمات في التقرير النهائي للأمين العام عن التقدم المحرز، مع أخذ أي مقترحات إضافية بشأن الانتقال من مهام الدعم غير المعتمدة على الموقع إلى المواقع المشتركة في الاعتبار. ٤٨- وأخيرا قال، في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء (A/68/867)، إن اللجنة توصي بالموافقة على توصيات الفريق العامل لعام ٢٠١٤ الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/830).

٤٩- السيدة ريبوس ريكيئا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تحدثت بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأثنت على الرجال والنساء الذين يخدمون في بعثات حفظ السلام، ولا سيما أولئك الذين فقدوا أرواحهم في خدمة الإنسانية.

٥٠- وقالت إن الفريق سيركز، أثناء النظر في البند المعروض على اللجنة، على كفالة أن يكون إعداد الميزانية والموافقة عليها مستندا إلى الحالة الحقيقية في أرض الواقع وتنفيذ الولايات، وليس إلى التخفيضات التعسفية المقنعة في شكل تدابير الكفاءة؛ وإلى تنفيذ التعاون بين البعثات والآليات ذات الصلة في المالية والميزانية، وذلك لكفالة عدم انتهاكها للقواعد التي وافقت عليها الجمعية العامة، وتحديد الأحكام التي تحظر استخدام الاستعارة المتبادلة بين البعثات العاملة؛ وإلى التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع الكبرى المرتبطة بالتحول في أساليب العمل ذات الصلة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتخطيط موارد المؤسسة ونظام أوموجا، والاستراتيجية العالمية للدعم

٥٣- فوائد ولايات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. وستكون انتكاسة فظيعة لو أدى الضغط من أجل الحد من التكاليف في سياق تكثر فيه التحديات الناشئة للسلام والأمن الدوليين إلى العودة إلى الحلول العسكرية التي تتجاهل الحاجة إلى جهود بناء السلام الموازية الفعالة. ويُعد المساس بقدرة البعثات على الاضطلاع بالأنشطة المدنية الفنية المبينة في الولايات بمثابة وصفة لوجود عسكري طويل الأمد.

٥٧- وأوضحت أن المجموعة تشعر بالأسف لأن اللجنة لا تستطيع، على الرغم من التقدم المحرز في الاعتراف بالدور الحاسم الذي تلعبه المشاريع السريعة الأثر في تعزيز الصلة بين البعثات والسكان المحليين وفي تحقيق أهداف البعثة، أن تتجنب مناقشات لا طائل منها بشأن المخصصات الصغيرة لتلك الأنشطة. وقالت إن المجموعة تؤكد من جديد على الدور الحاسم الذي تضطلع به المشاريع السريعة الأثر، وتشدد على الحاجة إلى كفاءة توافر أموال تنفيذها بسهولة خلال جميع مراحل البعثات.

٥٨- وأضافت أن البلدان المساهمة بقوات تقدم إسهاما لا يقدر بثمن في صون السلام والأمن الدوليين وفي الوقت نفسه تقدم تضحيات كبيرة في أوضاع قاسية ومعقدة وخطيرة في كثير من الحالات. وتشدد المجموعة على أهمية مواصلة الأمين العام التشاور عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات بشأن جميع المسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام، فضلا عن أهمية القضايا المشار إليها في تقرير الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات. وعلاوة على ذلك، تجدد المجموعة صعوبة في فهم الافتقار المستمر إلى التحسن في تمثيل البلدان المساهمة بقوات في الأمانة العامة، ولا سيما على مستوى الإدارة العليا، وذلك رغم النداءات المتكررة الموجهة من الجمعية العامة إلى الأمين العام كي يبذل جهودا إضافية من أجل كفاءة التمثيل المناسب للبلدان المساهمة بقوات في

٥٣- واستطردت قائلة إن المنظمة واجهت في الآونة الأخيرة ارتفاعا متجددا في الطلب على بعثات حفظ السلام. وتقر مجموعة الـ٧٧ والصين بصعوبات الاستجابة للأزمات في الوقت المناسب وترحب بجهود الأمين العام في هذا الصدد. بيد أنه من المقلق للغاية أن ترى في ظهور تحديات جديدة مبررا للانتهاك الصريح لقرارات الجمعية العامة والمبدأ الأساسي للميزانية القائل بأن المال يجب أن يُنفق وفقا للموافقة على الميزانية.

٥٤- وأضافت أن المجموعة تسلم بالفوائد التي تنشأ في بعض الظروف من التعاون فيما بين البعثات، ولكنها تأسف لكون ذلك يحدث على حساب استقلالية ميزانيات البعثات وشفافية عملية إعداد الميزانية. وأكدت أن المجموعة لن تقبل تفويض العمليات والممارسات الجديدة لقرارات الجمعية العامة التي تحظر الاستعارة المتبادلة بين البعثات العاملة. وستسعى المجموعة إلى طلب إيضاحات بشأن استخدام الأفراد المقدمين من الحكومات وممارسات إعارة الموظفين من بعثة إلى أخرى.

٥٥- وتابعت قائلة إن المجموعة تلاحظ أن بعثات حفظ السلام التي خضعت لاستعراض ملاك الموظفين المدنيين أبانت عن تخفيضات كبيرة في عناصرها المدنية. وتذكر بأن من الولاية التي أسندتها الجمعية العامة تتمثل في أن تكفل ملائمة هيكل الموظفين المدنيين لكل بعثة للتنفيذ الفعال للولايات، وتحذر من تنفيذ منحاز لقرارات الجمعية العامة التي فهمت دوما كلمة "ملائم" على أنها خفض العنصر المدني. وتشدد على ضرورة احترام الأمين العام لأحكام قرارات الجمعية العامة احتراما تاما.

٥٦- وقالت كذلك إن مجموعة الـ٧٧ والصين تعلق أهمية كبيرة على الولايات العسكرية والمدنية لعمليات حفظ السلام كليهما. فقد ولى الزمن الذي كان يُشكك فيه في

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤيد بقوة حفظ السلام - وهي مهمة أساسية للمنظمة ونشاط رئيسي من أنشطة الأمم المتحدة - وإنها ملتزمة بكفالة أن تكون جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام فعالة بأقصى قدر ممكن وأن تخدم صون السلام والأمن.

٦٢ - وأضافت أن للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مصلحة كبيرة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها من المساهمين المهمين مالياً، فضلاً عن كونها جهات داعمة ومشاركة فاعلة في عمليات حفظ السلام الصادر تكليف بها عن الأمم المتحدة، حيث تساهم بالقوات والشرطة المدنية وغير ذلك من الأفراد. وأشارت إلى أن الميزانية التي اقترحتها الأمين العام البالغة ٧,٤ بلايين دولار لا تشمل الاحتياجات السنوية الكاملة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أو تكلفة البعثة التي صدر بشأنها تكليف حديثاً في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولذلك فمن المرجح أن تقترب الاحتياجات المتوقعة للسنة المقبلة من مبلغ ٨,٥ بلايين، الأعلى في التاريخ.

٦٣ - وعليه، وبالنظر إلى قيود الميزانية في الدول الأعضاء، من الضروري أكثر من أي وقت مضى فرض انضباط صارم في الميزانية لتكفل وجود حاجة حقيقية إلى الموارد واستخدامها بأكثر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. وسيعمل وفد بلاده على التدقيق في جميع ميزانيات حفظ السلام، ولا سيما ميزانيات البعثات التي توجد في حالة سحب تدريجي، وفي مهام الدعم كذلك، وذلك من أجل فهم الصورة الحقيقية للاحتياجات من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في البعثات والآثار المترتبة في الميزانيات المقترحة.

٦٤ - وأكدت أنه من المهم زيادة التدقيق في العنصر المدني لحفظ السلام، بما في ذلك الطلبات على وظائف جديدة.

جميع الإدارات ذات الصلة، وخاصة في إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، بما يتماشى مع مساهماتها في حفظ السلام. وأعربت عن اهتمام المجموعة بمعرفة الخطوات التي تتخذ في هذا الصدد.

٥٩ - وتابعت قائلة إن زيادة طفيفة سُجلت في عدد ما يبلغ عنه من ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين في بعثات حفظ السلام، على نحو ما ورد في التقرير المتعلق بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين (A/67/766). ومن المهم مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من حالات وقوعهما وتقليص طول مدة التحقيقات، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على أفظع أشكال الاعتداء. وتشجع المجموعة الجهود التعاونية بين المنظمة والدول الأعضاء فيما يخص التدابير الوقائية، وزيادة التوعية، والتدريب على كفالة التنفيذ الفعال لسياسة عدم التسامح مطلقاً.

٦٠ - واستطردت قائلة إن النظر في المسائل الشاملة لعدة قطاعات يمثل أداة سياسية هامة في تقديم توجيهات شاملة إلى الأمين العام بشأن الإدارة الكفأة والفعالة لأنشطة الأمم المتحدة الرئيسية لعمليات حفظ السلام. ولا يمكن لتنفيذ سياسات شاملة أن يتساوى مع معاملة تتسم بالإحاطة لبعثات حفظ السلام وميزانياتها. وترفض المجموعة رفضاً باتاً إجراء تخفيضات تفرضها حدود قصوى تعسفية على نفقات حفظ السلام وكذا الإجراءات التي تؤدي إلى الاستعارة المتبادلة بين البعثات العاملة.

٦١ - السيدة باور (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدثت أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد تركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلديّ عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا وأوكرانيا، وقالت إن

بشكل خاص بالمفهوم الأصلي لمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي.

٦٨- وتحدث كذلك عن زيادة عدد ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين التي تتركز في نفس بعثات حفظ السلام الأربع، وعن عدد الحالات التي تنطوي على أفضع أشكال الاعتداء، وأكدت أنها تبث على القلق. وقالت إنها تتطلع إلى سماع المزيد عن التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة لتقييم عوامل الخطر التي يمكن أن تقوض التنفيذ الناجح لسياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقاً، وكذا عن التطورات الحاصلة في التحقيق في الادعاءات وعن الإجراءات المتخذة لتحسين منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ويشاطر الاتحاد الأوروبي الرأي الذي مفاده أن وجود حتى حالة استغلال جنسي واعتداء جنسي واحدة مثبتة بأدلة أمر كثير.

٦٩- السيد مكلاي (نيوزيلندا): تحدث أيضاً بالنيابة عن أستراليا وكندا، وقال إن عمليات حفظ السلام تمثل، باعتبارها النشاط الرئيسي للمنظمة، أهم مساهمة مشتركة للمجتمع الدولي في السلام والاستقرار العالميين.

٧٠- وقال إن الطلب على حفظ السلام زاد بشكل كبير، خلال العام الماضي، مع توسع عدد من ولايات البعثات، وإنشاء بعثة جديدة في مالي، والإذن ببعثة جديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك تتطلع الوفود الثلاثة إلى مناقشة مسائل من قبيل النسب القياسية للمركبات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدبير الوقود، ومسائل الموظفين، وحصص الإعاشة، والعمليات الجوية. وخلافاً للسنة الماضية، ينبغي للجنة ألا تضيق فرصة الاتفاق على مشروع قرار شامل.

٧١- وأضاف أنه يرحب بالتقدم المحرز في إدارة الطيران، ويتطلع إلى مواصلة تحسين وضع مؤشرات أداء أساسية من

وبما أن ولايات حفظ السلام أصبحت أكثر تعقيداً، فقد زاد دور الموظفين المدنيين وبنات الموظفون المدنيون المنتشرون في عمليات حفظ السلام يشكلون جزءاً هاماً من أمانة عامة عالمية. ومع ذلك، هناك أولوية لكفالة ملائمة هيكل ملاك الموظفين المدنيين لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، ولا سيما فيما يخص نسبة عنصر الدعم إلى بقية البعثة.

٦٥- وقالت إنه من الضروري كذلك التدقيق في المستويات المقترحة للتكاليف التشغيلية. وهناك مجال للتحسين، ولا سيما في تخطيط البناء وتقديم حصص الإعاشة والنقل الجوي. وقالت إنها ترحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحديد تدابير الكفاءة المستدامة، وإلزام ينبغي أن تكون متميزة عن التخفيضات الناتجة عن التغييرات في الولاية، وإلزام تتطلع إلى المزيد من الجهود المتسقة في جميع البعثات والمزيد من التوجيه الهادف الصادر عن المقرر.

٦٦- وتابعت قائلة إن إجراءات الميزنة الفعالة لها أهمية بالغة في وضع ميزانيات مستدامة وقابلة للتنبؤ ويمكن تحمل تكاليفها. وتُعد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الطريقة التي يمكن بها معالجة المشاكل الناجمة عن عجز ممارسات الميزانية الحالية عن إبراز قرارات مجلس الأمن بخفض القوام المأذون به من أفراد البعثة النظاميين بصورة أبكر توصيات ملائمة جداً، وكذلك تعليقاتها حول مخاطر ازدواجية الميزنة في التعاون فيما بين البعثات، والتي تقدم فوائد لا ريب فيها في التنفيذ الفعال لحفظ السلام.

٦٧- وقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجدداً استمرار دعمه الكامل للاستراتيجية العالمية للدعم الميداني. ومع دخول الاستراتيجية مرحلتها النهائية، من المهم كفالة تحقيق الفوائد المتوخاة منها من حيث تحسين تقديم الخدمات في أرض الميدان وتحقيق وفورات الحجم، والادخار وتعزيز المساءلة. وفي هذا الصدد، أكدت أن وفدها يظل ملتزماً

متصلة بحفظ السلام، وترحب برؤية الوضع النهائي المنقحة لكل ركيزة من ركائز الاستراتيجية، فضلا عن تقييم الفوائد المحققة في تقديم الخدمات والدعم، وتراكم الادخار الصافي. وسيُقاس نجاح استراتيجية الدعم بأثرها في أرض الميدان.

٧٥- وتابع قائلا إن حماية المدنيين تمثل أحد أهم وأبرز مجالات عمليات حفظ السلام. وقد أثار تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتنفيذ ولايات حماية المدنيين ونتائجها أسئلة حقيقية تستحق النظر المتأن.

٧٦- وأخيرا، أثنى على جميع الموظفين في الميدان الذين يخاطرون بحياتهم ورفاههم يوميا من أجل الوفاء بولايات الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام، ولا سيما أولئك الذين فقدوا حياتهم في خدمة الأمم المتحدة.

٧٧- السيدة كوتو-راميريز (كوستاريكا): أشارت بقلق إلى زيادة ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، ولا سيما زيادة عدد الحالات التي تنطوي على أفطع أشكالهما، وتتركزها في نفس البعثات الأربع على غرار السنوات السابقة. وقالت إن البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي المتطرف الذي يُستخدم في النزاعات المسلحة لمعاقبة النساء على وجه الخصوص وتخويفهن وإخضاعهن بيانات مثيرة للقلق، وليس أقله ما ينجم عنه من حالات الحمل، وهذه مسألة تستدعي الاهتمام الخاص لمسؤولي البعثات، سواء في الميدان أو في المقر.

٧٨- وقالت إنها ترحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز آليات الوقاية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وتعجيل السلطات الوطنية وإدخالها لتحسينات على تحقيقات السلطات الوطنية في الادعاءات بما يؤدي إلى معاقبة الجناة. وأكدت أن وفد بلادها يؤيد بقوة سياسة عدم التسامح مطلقا ويؤيد الموقف القائل بأنه لا يمكن القبول ولو بحالة واحدة للاستغلال والاعتداء الجنسيين، ورحب بتعزيز

أجل تحسين الأسس المرجعية للعمليات الجوية وإدارتها على نحو أفضل: وهو داعم تشغيلي كبير، وعنصر رئيسي من ميزانيات البعثات.

٧٢- وفيما يتعلق بمسائل الموظفين، رحب بالاتجاه المتنامي نحو تحويل الوظائف والمناصب إلى وظائف وطنية، ولا سيما من منظور بناء القدرات المحلية. ومع أن ذلك يتوقف على عوامل من قبيل المرحلة التي وصلتها دورة حياة بعثة ما والخصائص المحددة لسوق العمل المحلية، ينبغي للأمين العام أن يواصل جهوده لكفالة زيادة الفرص المتاحة لرعايا البلد المضيف للبعثة إلى أقصى حد. وأشار إلى أنه على الرغم من التخفيضات العامة في مستويات ملاك الموظفين في البعثة، ظل عدد الوظائف الرفيعة المستوى ثابتا. وينبغي التمييز بشكل دقيق في هياكل ملاك الموظفين، مع التركيز بوجه خاص على الوظائف في المستويات الأعلى.

٧٣- وأضاف أن الوفود الثلاثة يساورها القلق إزاء عدد ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وإزاء عدد الحالات التي تنطوي على أفطع أشكالهما. وترى أنه وجود حتى حالة واحدة مثبتة بأدلة للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي أمر كثير. ويقوض التصور القائل إن الأمم المتحدة غير قادرة أو غير مستعدة للتصدي لهذه الجرائم بمصداقية المنظمة وفي الآن نفسه بتأييد المجتمعات المحلية التي توجد بعثات حفظ السلام هناك أصلا لمساعدتها. وقال إنه يتطلع إلى مقترحات ملموسة منبثقة من النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وفي غضون ذلك، تظل الوفود الثلاثة مساندا قويا لأفرقة السلوك والانضباط، وستفحص الموارد المخصصة لهذه الأفرقة للتأكد من أنها تتوفر على ما يكفي من الموارد.

٧٤- وأردف قائلا إن الوفود الثلاثة تؤيد الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، باعتبارها مبادرة إصلاح هامة متواصلة

في جميع بعثات حفظ السلام. وشجع الفريق المعني بتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد التابعة لإدارة الدعم الميداني على إيجاد المزيد من الوفورات في التكاليف.

٨٤- وأعرب عن قلق وفد بلاده أيضا من إمكانية أن يؤدي ترتيب التعاون بين البعثات إلى حالة التمويل المزدوج. ولذلك اعتبر توصية اللجنة الاستشارية بضرورة تقديم التقديرات المنقحة للبعثات التي من المقرر تقليص حجمها توصية مهمة.

٨٥- ورحب بالاستعراض الشامل لملاك الموظفين المدنيين الذي أجري في العديد من البعثات، بما في ذلك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. غير أن العملية متواصلة، وستليها استعراضات أخرى لبعثات أخرى. وقال إنه ينبغي إجراء استعراضات شاملة لملاك الموظفين بشكل دوري وينبغي أن تؤدي إلى تخفيضات ملائمة في الوظائف.

٨٦- وأضاف أن وفد بلاده مهتم بالحصول على الاتفاقات طويلة الأجل للخدمات الجوية المستأجرة وإدارة عقودها، الأمر الذي يمكن أن يوفر مزيدا من الراحة لحفظة السلام فضلا عن مكاسب إضافية فيما يتعلق بالكفاءة في مجال العمليات الجوية. وقال إنه يتطلع إلى معرفة نتائج الطلب التحريبي للعروض.

٨٧- ورحب أيضا بتخفيض الأمين العام لأسطول مركبات الركاب الخفيفة على الصعيد العالمي بأكثر من ١٠٠٠ مركبة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢. وينبغي لهذا التخفيض أن يؤدي إلى تحقيق وفورات متعددة في التكاليف، مثل الإنفاق على الوقود وقطع الغيار. وينبغي للأمين العام أن يواصل دراسة عدد المركبات ومواءمة الأرقام مع النسبة الموحدة لجميع البعثات.

المساءلة وتنفيذ استجابة أكثر فعالية في مجال تدابير الحماية ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٧٩- وأشارت بتقدير إلى التعديلات التي أدخلت مؤخرا على النظام الأساسي والإداري للموظفين (A/68/129)، الذي يحظر الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين بشكل صريح، ولا سيما فيما يتعلق بالقصر، كما يحظر مبادلة النقود أو فرص العمل أو السلع أو الخدمات مقابل الجنس.

٨٠- وذكرت أن الأمم المتحدة يقع عليها التزام، فيما تقوم به من عمليات روتينية، بما في ذلك عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، احترام حقوق الإنسان للفرد وواجب التحقيق بشكل كامل مع الجناة، بمن فيهم الذين في سلسلة القيادة، ووضع حد للإفلات من العقاب.

٨١- وينبغي أن تواصل كل من المنظمة والدول الأعضاء تعزيز قدرتها على اتخاذ إجراءات المنع وذلك بالتعجيل بالتحقيقات، واتخاذ تدابير تأديبية، وتقديم المساعدة إلى الضحايا على مستوى جميع المكاتب المعنية.

٨٢- السيد ياماموتو (اليابان): أعرب عن تقدير حكومته لجميع حفظة السلام العاملين في الميدان. وقال إنه نظرا لكون اليابان بلدا مساهما رئيسيا بالأموال وكذا بالقوات، فإن وفد بلده يولي، عند النظر في الميزانيات، اهتماما دقيقا للظروف التي يعمل فيها حفظة السلام.

٨٣- وذكر أن ما يثير بالغ القلق أن الصورة العامة المتعلقة بميزانية حفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لا تزال غير واضحة وأن الميزانية الإجمالية قد تتجاوز كثيرا ارتفاعها التاريخي البالغ ٨ بلايين دولار. وفي هذا الصدد، رحب بجهود الأمين العام الرامية إلى جعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة. وقال إنه في حين تتطلب الحالة الفريدة لكل بعثة على حدة مناقشة منفصلة ومركزة، يبقى اعتماد نهج شامل مهما أيضا من أجل عمليات أكثر فعالية وكفاءة



لعملها تأثيراً مباشراً على قدرة الأمم المتحدة على تحسين حياة السكان الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء العالم، ولا سيما فيما يتعلق بحفظ السلام، النشاط الرئيسي للمنظمة. وعلى الرغم من أن عدم الاتفاق على شتى السياسات والمسائل كثيراً ما يمنع اللجنة من اعتماد مشروع قرار بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات، أعرب عن ثقته أن الدورة الحالية ستقوم بخطوات كبيرة من أجل كفالة وضع إطار لسياسة إدارية تدعم حفظ الأمم المتحدة للسلام وتسمح للمنظمة بالنهوض بشكل أكثر فعالية بولاياتها التي تزداد تحدياتها.

٩٣- وقال، فيما يتعلق بفعالية المنظمة، إن الموافقة على الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني قبل أربع سنوات نجم عنها تغيير نمط الكيفية التي تدعم بها الأمم المتحدة عملياتها الميدانية: فقد ألغيت العديد من هياكل الدعم المزدوج، وأضحت البعثات أصغر حجماً وأكثر كفاءة، وقادرة على الاستجابة بسرعة أكبر للتحديات الجديدة، بما في ذلك من خلال الوحدات ومجموعات الخدمات والصلاحيات المعززة المحددة سلفاً من أجل الاستفادة من كل من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام ومخزونات النشر الاستراتيجي. ومع ذلك لا تزال هناك أسئلة معلقة، ولا سيما فيما يتعلق ببعض ركائز الاستراتيجية التي تغيرت عما كانت عليه في التصور الأولي لوضعها. وفي حين قد يلزم تصحيح المسار لمعالجة المسائل التي تنشأ خلال التنفيذ، أعرب وفد بلاده عن رغبته في تحصيل فهم أفضل للتغيرات وأثرها على العمليات.

٩٤- وأضاف أنه يتحتم أيضاً على البعثات أن تتوفر على حفظة سلام مزودين بالأدوات والتدريب اللازمين للقيام بالمهام المطلوبة. ولذلك ينبغي فعل المزيد لتحديث الهيكل الحالي من أجل كفالة أن يكون للأمم المتحدة ما يلزم من القدرات المرنة والقادرة على التنقل.

٨٨- واسترسل قائلاً إن وفد بلاده يرحب بالتقدم المحرز من خلال الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، وخاصة الوفورات البالغة ما يقارب ٤٠٠ مليون دولار التي تحققت على مدى دورات الميزانية الثلاث الأخيرة، بما في ذلك من خلال مبادرة مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات. وينبغي للأمم المتحدة أن يواصل جهوده الرامية إلى تحقيق المزيد من المكاسب في الكفاءة، بغية المساهمة في التمويل المستدام لعمليات حفظ السلام من الدول الأعضاء.

٨٩- وأحاط علماً بتحسين الصياغات والإنجازات المنقحة للوضع النهائي مع دخول الاستراتيجية مرحلتها النهائية، وكذا بالنهج المستقبلية لتقديم الدعم الميداني. ومع ذلك، ينبغي للجنة أن تدرس الدروس المستفادة من تجربة الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني قبل الشروع في الخطوة التالية، مع أخذ أفكار الدول الأعضاء في الاعتبار.

٩٠- وأكد أنه لا يجب التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ ويجب تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً تنفيذاً كاملاً. وقد اتخذ وفد بلاده مبادرات شتى للتعاون مع المثلة الخاصة للأمم المتحدة العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاعات.

٩١- ورحب بالاتفاق الذي توصل إليه الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات في سياق الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد التكاليف إلى الدول الأعضاء. وأخيراً، ومراعاة لغياب مشروع قرار بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات خلال الدورة السابقة، فإنه يشجع الوفود على طرح أي أسئلة في الوقت المناسب لإتاحة وقت كاف للتوصل إلى توافق في الآراء.

٩٢- السيد ليرمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مسؤولية اللجنة عن سياسات الإدارة والإشراف تعني أن

٩٥- وتابع قائلاً إن وفد بلاده يلاحظ التقدم الذي أحرزته الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات. وأشار إلى أن توصياته لا بد وأن تعزز قدرة القوات ووحدات الشرطة المشكلة على المحافظة على مستويات عالية من تأهب الوحدات، وأن تؤدي إلى إيجاد طرائق جديدة للتناوب في استخدام المعدات التي على نفقة الأمم المتحدة وإدخال تحسينات على كيفية تحديد عوامل اعتماد البعثات. وأشار إلى أن الفريق العامل طلب أيضاً إلى الأمين العام أن يدرس سبلاً تعكس بشكل أفضل كلا من كثافة العمليات ومدى الاستخدام في نظام السداد.

٩٨- وأردف قائلاً إن وفد بلاده يتفق كثيراً مع الحاجة إلى الشفافية فيما يتعلق بترتيبات التعاون فيما بين البعثات والاستعارة الداخلية. ولكنه اعترف بالحاجة إلى حلول عملية في الظروف سريعة التغير. وفي حالة وجود ترتيبات مؤقتة للتعاون فيما بين البعثات، قال إنه من غير العملي تحميل البعثات المتلقية جميع التكاليف، حيث إن ذلك سيحتم على هذه البعثات أن تنفق على نحو يتجاوز اعتماداتها، في حين تُترك البعثات المساهمة بأرصدة حرة كبيرة. ويجب التوصل إلى حل يسمح للأمم المتحدة بالاستجابة السريعة للأزمات ويسمح للجنة في الوقت ذاته بممارسة وظيفتها الرقابية وتقييم ما إن كانت الموارد تستخدم بأكثر الطرق ملاءمة.

٩٩- وفيما يتعلق بمصادقية المنظمة، رحب بالخطوات المتخذة لإنفاذ سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك من خلال التدقيق في الموظفين وتحسين الإبلاغ، وحث الأمانة العامة على تعزيز مثل هذه التدابير. بيد أن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين المرتكب من حفظة السلام والموظفين المدنيين لا يزال يشكل مصدراً للقلق، حيث سُجلت زيادة في عدد الادعاءات في بعثات حفظ السلام في عام ٢٠١٣ بعد ثلاث سنوات من التراجع. وعلاوة على ذلك، تبقى المدة التي يستغرقها التحقيق في تلك الحالات طويلة بشكل غير مقبول، ونفس الشيء بالنسبة للحالات التي لم يُبت فيها بعد.

١٠٠- وأثنى على مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييمه الصريح لتنفيذ ولايات حماية المدنيين. وفي حين أن الاستراتيجيات ذات الصلة تشمل أكثر من الحماية البدنية واستخدام القوة، إلا أن هذه الاستجابات تمثل على العموم

٩٦- ولكن عمليات حفظ السلام تجاوزت كثيراً أفراد الوحدات: ذلك أنها متعددة الأبعاد وتتداخل فيها العديد من الأدوار والمسؤوليات التقليدية للوكالات والصناديق والبرامج. ولذلك فإن التعاون الفعال بين البعثات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة أمر ذو أهمية حاسمة، ليس فقط لكفالة اتباع نهج منسق يشمل كامل المنظومة إزاء حالات ما بعد النزاع، ولكن أيضاً من أجل كفالة الاستخدام الأكثر فعالية للموارد المحدودة. وقال إنه يتطلع إلى تلقي معلومات عن تنفيذ السياسة الجديدة المتعلقة بالتقييم والتخطيط المتكاملين.

٩٧- وفيما يتعلق بإدارة الشواغر، أكد أن للبعثات قدرة محدودة على إشراك الموظفين واستيعابهم، ولا سيما في المراحل الأولى لنشر البعثات أو بسبب الأوضاع الأمنية المتغيرة، حيث تكون النتيجة أن الموظفين كثيراً ما يصبحون متركّزين في مقر البعثة ومنفصلين عن الحالة في الميدان. بيد أن نهجاً أكثر حصافة يتمثل في أن يعيد الأمين العام النظر في خطط ملاك موظفي البعثات من أجل مواءمة أفضل مع البيئة التشغيلية؛ وتحديد الأولويات وملء الوظائف بحسب ما تسمح به الحالة؛ والعمل باستمرار على استعراض الحاجة إلى

النطاق الكامل للمشكلة. ولذلك يجب على الأمم المتحدة اتخاذ خطوات من أجل تحسين تقييم مخاطر الفساد، واتخاذ تدابير على جميع المستويات للتخفيف من تلك المخاطر.

١٠٤- وأخيراً، يجب أن تكفل الأمم المتحدة حماية أولئك الذين سلطوا الضوء على حالات سوء السلوك في بعثات حفظ السلام. وتكتسي ثقافة للمساءلة وإنفاذ سياسات وإجراءات قوية قدر لا يقل أهمية في كفالة مصداقية المنظمة عن أهمية عدم وجود سوء السلوك والقدرة على أن تكون عند توقعات السكان المحليين ومحكمة الرأي العام.

١٠٥- وأشار إلى أن هناك، بالإضافة إلى ذلك، العديد من المسائل الشاملة الأخرى. ومن المحتمل على اللجنة أن تكون مثلاً أعلى للكفاءة والفعالية من خلال استكمال نظرها في جميع التقارير المعروضة عليها واعتماد مشروع قرار بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات. ومن شأن مشروع قرار من هذا القبيل أن يمنح مؤسسة الأمم المتحدة لحفظ السلام القدرة على التصدي بنجاح للتحديات التي يُطلب منها بشكل متزايد التصدي لها.

١٠٦- السيد كيم جيهون (جمهورية كوريا): قال إن تعقيد عمليات حفظ السلام اليوم يثير مسألة كيفية تنفيذها. وقال إن وجود ولايات أوسع من أي وقت مضى في بيئات تفرض تحديات أكبر من أي وقت مضى يعني أنه يجب على أولئك الذين يعملون في عمليات حفظ السلام أن يظهروا قدرة على الابتكار، ويجب أن تخضع طريقة الأمانة العامة في تسيير الأعمال للاستعراض بشكل دوري.

١٠٧- وذكر أن تكاليف النقل الجوي، على سبيل المثال، بلغت ٧٥٨ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وهو ما يمثل ١٠,٤ في المائة من مجموع نفقات حفظ السلام. ولذلك فإن هناك حاجة إلى إدارة متينة للنقل الجوي لتنفيذ العمليات في الميدان. وأحاط علماً بالجهود التي تبذلها الأمانة

أبرز العناصر وأكثرها وضوحاً في استراتيجية البعثات لحماية المدنيين، وتصبح ضرورية عندما تكون حياة المدنيين مهددة بشكل مباشر.

١٠١- ومضى قائلاً إنه وفقاً لما ورد في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن البعثات استجابت على الفور لنسبة ٢٠ في المائة فقط من الهجمات على المدنيين ولم تستخدم القوة أبداً تقريباً، حتى كملاً أخيراً، إلا عندما كانت القوات مشاركة في الدفاع عن النفس أو الدفاع عن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها. ويشير التقرير إلى عدم فهم سائد لدى حفظة السلام لما تنطوي عليه حماية المدنيين على المستوى التكتيكي، وعدم التزام قيادة البعثات باستخدام القوة من أجل حماية المدنيين، فضلاً عن استمرار وجود تسلسل قيادي موازي بين البلدان المساهمة بقوات وعواصمها التي تحول دون الاستخدام المبرر للقوة لحماية المدنيين.

١٠٢- وأكد أنه يجب على مقر الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وقيادة البعثة والوحدات جميعها أن يكون لها فهم مشترك لسياسات وحدود حماية المدنيين إذا كان للبعثات أن تفي بتلك الولاية. وتتيح استنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية أعمال النظر بشكل جدي، ولكن بما أن المسائل التي تجري معالجتها تشمل العديد من المسائل التي تقع خارج اختصاص اللجنة، فإن إجراء حوار أوسع نطاقاً بشأن حماية المدنيين أمر ضروري.

١٠٣- وأردف قائلاً إنه يجب على المنظمة أيضاً أن تعزز تدابيرها من أجل منع الفساد والتبديد والغش وإساءة الاستخدام والتصدي لها. وتشير التقارير الصحفية والأمثلة المذكورة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن هذه المسائل لا تظل ذات وجهة فقط، بل إن النظم القائمة داخل المنظمة قد لا تلتقط

الدول الأعضاء والأمانة العامة أن تبحث عن مزيد من الوفورات. ومع أن ثمة جهوداً قد بُذلت بالفعل من أجل هذه الغاية، فقد حدد مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية مجالات بها إمكانات لزيادة النواتج وأوجه الكفاءات. وقال إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاريع البناء؛ ونقاط الضعف في وضع الميزانية؛ والأصول غير المستخدمة لفترة طويلة. وبينما رحب بالمعلومات المقدمة بشأن الوفورات التي تحققت من خلال الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، قال إنه يتفق مع مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية بأن هناك حاجة إلى مزيد من التفاصيل.

١١٣- وأعرب عن رغبة وفد بلاده في الحصول على مزيد من المعلومات عن الإنفاق على تدابير حماية البيئة في بعثات حفظ السلام. ورغم أنه لا يعارض هذه التدابير، إلا أنه أكد على أنها يجب أن تكون فعالة وأن تُتخذ وفقاً للإجراءات المتبعة.

١١٤- السيد سانشيز أسكوي (كوبا): أشار إلى أنه عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء، ووفقاً للمادة ٩٧ من الميثاق، يؤذن لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بالرصد، وإجراء مراجعة داخلية للحسابات، والتفتيش والتقييم والتحقيق، ولكن شرط أن تكون مهمته للتفتيش والتقييم والتحقيق متعلقة فقط بكفاءة وفعالية تنفيذ البرامج والولايات التشريعية للمنظمة لا غير.

١١٥- وبناء على ذلك، قال إن وفد بلاده يتساءل عن الأسباب التي تكمن وراء إعداد مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقرير ثانٍ عن مسألة ولايات حماية المدنيين (A/68/787) المثيرة للخلاف، وعما إن كان من المعتمد إعداد تقارير أخرى. وأكد أنه على الرغم من نبل الدعوة إلى توفير

العامة للاستجابة للاحتياجات الفجائية والمخصصة من خلال تطوير وحدات الطيران وإعادة التوزيع المؤقت للطائرات المتعاقد عليها تجارياً. وأعرب عن ثقته في أن تستمر تلك الجهود الرامية إلى تنفيذ نظام أمثل لإدارة العمليات الجوية على الصعيد العالمي.

١٠٨- وفيما يتعلق بالاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، رحب بتبسيط مهام دعم العمليات الميدانية. وأشار إلى أن نموذج خطوط تقديم الخدمات في عنتبي، الذي يضم تحليل لين سيكس سيغما (Lean Six Sigma)، يقدم مثالا جيدا على الابتكار الذي يسهم في التنفيذ الفعال والكفاء للولايات.

١٠٩- وأضاف أنه في انتظار تقييم فريق الخبراء الذي نُشر للإبلاغ عن حالات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين في البعثات الأربع المعنية بالدرجة الأولى، حث الأمانة العامة على مضاعفة جهودها من أجل إنفاذ سياسة عدم التسامح مطلقاً.

١١٠- وذكر أن التأخر في إصدار تقارير اللجنة الاستشارية لم يمنح الدول الأعضاء وقتاً كافياً للنظر فيها. وكما دعت اللجنة إلى الإصلاح والابتكار في الأمانة العامة، يجب عليها هي كذلك أن تحسن كفاءتها.

١١١- السيد خاليزوف (الاتحاد الروسي): قال إن تقارير الأمين العام واللجنة الاستشارية عن المسائل الشاملة لعدة قطاعات في عمليات حفظ السلام قد صدرت متأخرة جداً. ولذلك يجب على الأمانة العامة أن تفي بالمواعيد النهائية لإصدار الوثائق، لأن عدم القيام بذلك يؤثر بشكل سلبي على صنع اللجنة للقرارات.

١١٢- وقال إنه بما أن التقديرات تشير إلى أن الميزانية العامة لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ قد تبلغ مستوى قياسياً يفوق ٨ بلايين دولار، فمن الواجب على

١٢١- وشدد على أن المبادئ الجوهرية التي تستند إليها عمليات حفظ السلام لا يجب أن تُطرح جانبا. إذ ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تكون محايدة، وأن تجري بموافقة البلد المضيف، وألا تلجأ إلى استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس.

**البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/68/632)، و A/68/758، و A/68/782/Add.11)**

**البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/68/686)، و A/68/686/Corr.1، و A/68/782/Add.14، و A/68/788)**

**البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (A/68/621)، و A/68/761، و A/68/782/Add.16)**

**البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (A/68/709)، و A/68/866)**

١٢٢- السيد راماناثان (نائب المراقب المالي): عرض تقارير الأمين العام عن أداء الميزانية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ وتقارير الميزانية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/68/632) و (A/68/758)، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/68/686)، و A/68/686/Corr.1، و (A/68/788)، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (A/68/621)، و (A/68/761)، وكذا تقرير الأمين العام عن التبرع بأصول بعثة الأمم المتحدة في السودان وعن التصرف النهائي فيها (A/68/709).

١٢٣- وبالنسبة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، تعكس ميزانينا الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤

المزيد من الحماية للمدنيين، فإن التقرير يتضمن أحكام قيمة وتوصيات مثيرة للجدل وتدعو للتساؤل.

١١٦- وقال إنه يجب على اللجنة الخامسة أن تحترم ولايات واختصاصات هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وألا تقحم نفسها في مسألة سياسية تندرج على نحو سليم ضمن اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

١١٧- وأردف قائلا إن لدى وفد بلاده تحفظات جديدة تتعلق بمحور تركيز تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتوصياته، كما يشاطر بعض الآراء التي أعربت عنها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في المرفق الأول لهذا التقرير.

١١٨- ومع ذلك، فإن مصدر القلق الرئيسي لوفد بلاده هو أن التقرير يمثل محاولة لتوجيه عمليات حفظ السلام نحو "المسؤولية عن الحماية". وشدد على أنه ينبغي أن يكون مفهوما أن وفد بلاده سيرفض أي نهج من هذا القبيل.

١١٩- ومضى قائلا إنه لا يوجد تعريف متفق عليه من جانب الجمعية العامة لمفهوم المسؤولية عن الحماية، ناهيك عن نطاقه المحتمل والمسائل الأساسية الأخرى التي ستحتاج إلى تعريف. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان المدنيين تقع على عاتق السلطات الوطنية.

١٢٠- واسترسل قائلا إن مفهوم المسؤولية عن الحماية يضر بحيادية الأمم المتحدة، وفي الواقع، بحماية السكان المدنيين. ومن شأن تطبيق المفهوم في سياق عمليات حفظ السلام أن يؤدي إلى طمس الخط الذي يفصل بوضوح عملية حفظ السلام عن التدخل العسكري.

في كوت ديفوار بشأن الانتهاء المتوقع للمعسكرات المتكاملة وقاعدة اللوجستيات في أنونكوا-كوتي في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، على النحو الذي يظهر في انخفاض الاحتياجات لاستئجار المباني في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

١٢٧- وتلاحظ اللجنة الاستشارية الإنشاء المعتمد لقوة للرد السريع، رهنا بموافقة مجلس الأمن، من أجل دعم الاحتياجات الأمنية في ليبيريا أو المنطقة دون الإقليمية. وتعرب عن ثقتها في أن الأمين العام سيحدد ترتيبات تقاسم التكاليف المرتبطة بقوة الرد السريع قبل نشرها.

١٢٨- وفيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز نحو إعادة هيكلة البعثة، ونقل العمليات من الجزء الغربي إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المالية الحالية. وتوصي بأنه يتعين على الأمين العام أن يقدم المزيد من التفاصيل في مشروع الميزانية المقبل الذي سيقدمه بشأن الآثار المترتبة على إعادة التشكيل في الهيكل التنظيمي وملاك الموظفين والمالية. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأنه ينبغي استعراض الهيكل التنظيمي وملاك موظفي مركز عنتيبي للوجستيات التابع للبعثة في ضوء إعادة التشكيل الجارية لعملياتها.

١٢٩- واسترسل قائلا إن من شأن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن التكاليف التشغيلية أن تؤدي إلى خفض ما يقرب من ٤ ملايين دولار في الميزانية المقترحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأنه ينبغي الإبقاء على المستويات الحالية للموارد المقترحة لخدمات التعديل والتجديد والبناء، وذلك في ضوء انخفاض معدل النفقات المسجلة في إطار هذا البند من ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتوصي اللجنة كذلك بأنه ينبغي خفض الموارد المقترحة

التخفيض في قوام الأفراد العسكريين والمدنيين للبعثتين. وفيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستواصل البعثة إعادة تشكيلها ونقل عملياتها إلى الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستبقي فقط على حد أدنى من الوجود في المناطق غير المتأثرة بالتزاع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، سيحري نقل المهام المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام وتقديم المساعدة الانتخابية إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تتضمن ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ خفضا صافيا لما قدره ٣٨٤ من الوظائف والمناصب، وتحويل ما مجموعه ٤٥ من الوظائف الدولية ووظائف متطوعي الأمم المتحدة إلى وظائف وطنية.

١٢٤- وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في السودان، طُلب إلى الجمعية العامة الموافقة على التبرع بأصول إلى حكومة السودان والوحدات المتكاملة المشتركة، على النحو المبين في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام (A/68/709).

١٢٥- السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/68/782/Add.11)، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/68/782/Add.11)، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (A/68/782/Add.16)، وبعثة الأمم المتحدة في السودان (A/68/866).

١٢٦- وفيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، توصي اللجنة الاستشارية بخفض قدره ١٠,٣ ملايين دولار في الميزانية المقترحة نظرا إلى احتمال ألا تُستخدم المنظومة الجوية غير المأهولة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وخفض التكاليف المقدرة للخبراء الاستشاريين، ووفورات متوقعة من عقد جديد للعمليات الجوية. وتثني على عملية الأمم المتحدة

إعادة إدماج أكثر من ٢٧٠٠٠ من المقاتلين السابقين. وتتميز التقدم المحرز باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤) الذي يخفف الحظر المفروض على الماس والأسلحة الخفيفة والذخائر.

١٣٤. وقالت إن كوت ديفوار تحضر للانتخابات التشريعية والرئاسية في عام ٢٠١٥ باعتبارها خطوة بالغة الأهمية في عملية السلام. وتتطلب تلك التحضيرات بذل جهود من جانب كل من الشعب والحكومة، وعملية الأمم المتحدة، باعتبارها مخاطباً رئيسياً. وفي هذا الظرف الحساس، من الضروري للميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ أن تخضع للتدقيق بعناية من جانب اللجنة. وتضطلع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدور حاسم في استعادة السلام والأمن والاستقرار الطويل الأجل في البلد، وينبغي أن تتلقى جميع الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها خدمة لمصلحة السلام الدائم في كوت ديفوار.

١٣٥ - السيد سون سيدونغ (الصين): قال إن حفظ السلام يضطلع بدور هام في صون السلام العالمي وإرساء استقرار الأوضاع الإقليمية. وأضاف أن حكومة بلاده أيدت دوماً عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما في أفريقيا، وتقدم مساهمات إيجابية من حيث الموظفين والمالية، وذلك على الرغم من انخفاض نصيب الفرد من الدخل فيها والمصاعب العديدة التي تواجهها في عملية تحديثها. وفي حين أن أفريقيا يوجد بها أكبر عدد من عمليات حفظ السلام، إلا أنها قارة واعدة للغاية، تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً. وتضطلع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في كوت ديفوار، باعتبارها أكبر بعثات حفظ السلام، بدور ذي أهمية خاصة.

١٣٦ - وقال إن عمليات حفظ السلام تتطلب موارد كافية بغية الاضطلاع بمهامها. ويعني تغير الحالة الأمنية الدولية أن

للخبراء الاستشاريين، التي تعكس زيادة قدرها عشرة أضعاف بالمقارنة مع الاعتماد الحالي، بنسبة ٣٠ في المائة. ويمكن بذل جهود إضافية لتسخير القدرات الحالية للبعثة من أجل دعم احتياجاتها من الخبرة الفنية المتخصصة.

١٣٠ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، قال إن اللجنة الاستشارية توصي بخفض بنحو ٢٨٢٠٠٠ دولار في الميزانية المقترحة. وتأتي التخفيضات الموصى بها نتيجة لتعديل معدلات الشغور المقرر تطبيقها على فئة موظفي الخدمات العامة الوطنية في ضوء أحدث أنماط شغل الوظائف، وإلغاء وظيفتين ظلتا شاغرتين لمدة سنتين أو أكثر، وخفض بنسبة ٥ في المائة في التكاليف المقدرة للسفر الرسمي.

١٣١ - وذكر أن اللجنة الاستشارية تثني على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على خفضها الإنفاق على الخبراء الاستشاريين في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ من خلال استخدام موارد التدريب من داخل البعثة. وترحب اللجنة الاستشارية أيضاً بزيادة استخدام البعثة للمستشارين المحليين وتوصي بعثات حفظ السلام الأخرى باستخدامهم.

١٣٢ - وأخيراً، وفيما يتعلق بالتصرف النهائي في أصول بعثة الأمم المتحدة في السودان، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التبرع المقترح بالأصول إلى حكومة السودان. بيد أن اللجنة تلاحظ غياب معلومات أساسية في تقرير الأمين العام: إذ ينبغي تقديم كامل المعلومات المتصلة بالتصرف النهائي في الأصول في التقارير المقبلة.

١٣٣ - السيدة سيكا-فوا (كوت ديفوار): قالت إن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصاد في كوت ديفوار بدأت تعود إلى طبيعتها، بفضل دعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مع تحسن في الوضع الأمني، في حين أن الحوار السياسي والتدابير الرامية إلى الحد من التوتر عززت المصالحة، كما أدى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الثالثة: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (تابع) (A/68/7/Add.26 و A/68/327/Add.10)

١٣٩- السيد راماناثان (نائب المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام بشأن الاحتياجات الإضافية المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٤ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال (A/68/327/Add.10)، وقال إن الاحتياجات المتصلة بشكل رئيسي بتعزيز الترتيبات الأمنية، بما في ذلك الموارد الخاصة بوحدة حراسة للأمم المتحدة، والموارد المتعلقة بـ ٢٨ وظيفة جديدة مقترحة من أجل الاضطلاع بولايات إضافية، وأساسا في مجالات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية وحقوق الإنسان والحماية، والشؤون السياسية والوساطة.

١٤٠- وقال إن مجموع الاحتياجات المطلوبة من الموارد يبلغ ٢٢,٢ مليون دولار، ستُحمل على الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٤١- السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/68/7/Add.26)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بإلغاء وظيفة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة (مساعد إداري) في مكتب مدير الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، ووظيفة من فئة ف-٤ لموظف لشؤون حقوق

نطاق وتعقيد عمليات حفظ السلام قد زاد، مع حدوث زيادة حادة في الاحتياجات من الموارد. وبلغ مجموع ميزانية حفظ السلام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٨ بلايين دولار، وتمثل منها الميزانية المقترحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ١,٣٨ مليار دولار. ويشكل هذا تحديا هائلا بالنسبة للدول الأعضاء. ولذلك يجب إيلاء اهتمام بالغ لميزنة حفظ السلام من أجل استخدام أكثر كفاءة للتمويل. ويجب، على وجه الخصوص، ألا تكون الإدارة أقل صرامة، وذلك ببساطة لأن الميزانيات كبيرة جدا.

١٣٧- وقال إن وفد بلاده يرحب بإدخال نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. غير أن مجلس مراجعي الحسابات حدد مشاكل في التنفيذ، ووجد أن هناك أوجه قصور خطيرة في الرقابة الداخلية في بعثات شتى، ولا سيما في الميزنة والمشتريات وإدارة الأصول. وعلاوة على ذلك، فإن المشكلة المشتركة بين جميع بعثات حفظ السلام هي التفاوت بين فترة الولاية التي أذن بها مجلس الأمن ودورة الميزانية، الأمر الذي لا يقوض فقط نزاهة وشرعية الميزنة، بل ويؤثر سلبا أيضا على النظر في ميزانيات الدول الأعضاء.

١٣٨- ومضى قائلا إن الرقابة والمساءلة في إدارة شؤون الإدارة والميزانية في بعثات حفظ السلام يجب أن تتعزز. ويجب على الأمانة العامة، سواء في المقر أو في البعثات الميدانية، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو الديمقراطية، أن تعمل وفقا لتوصيات مراجعة الحسابات والهيئات التنظيمية واللجنة الاستشارية، وذلك من أجل تحسين إدارة موارد حفظ السلام. وما إن يتم كشف مشكلة ما، يجب اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب ومساءلة الأطراف المعنية. ويجب أيضا ممارسة الاقتصاد ووضع حد للتبذير.



## تنظيم الأعمال

١٤٥ - الرئيس: قال إن الاجتماع الذي عقد في الأسبوع السابق في البعثة الدائمة لفنلندا جرى بناءً على مبادرته. وقال إن حجم التجمع تحدد من خلال حجم الحيز متاح لمكان الاجتماع؛ وقد دُعي جميع أعضاء المكتب حتى يتسنى لهم إطلاع مجموعاتهم الإقليمية المعنية على الاجتماع. ولم تجر أي مفاوضات خلال الاجتماع.

١٤٦ - السيد سعيد (السودان): قال إنه يحيط علماً بإيضاحات الرئيس. ولكنه يرى أن السؤال يبقى هو ما الغرض الذي كان من الاجتماع أو النتيجة المرجاة منه إذا لم تكن قد جرت مفاوضات. ومن أجل حماية مستقبل العملية التداولية للجنة، ينبغي تجنب الإجراءات التي تضر بالممارسة المتبعة منذ أمد بعيد القائمة على الشفافية وصنع القرار بتوافق الآراء بمشاركة جميع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُعقد جميع الاجتماعات التي تُجرى فيها مناقشات بشأن المسائل المعروضة على اللجنة في مباني الأمم المتحدة.

١٤٧ - السيد سانشيز أزكوي (كوبا): رحب بشرح الرئيس، وقال إنه لا يزال يجب توضيح غرض الاجتماع. وقال إن وفد بلاده يشعر بالقلق من أن الاجتماع قد عقد دون صدور تكليف من اللجنة بمناقشة مسائل مدرجة في برنامج عملها. وقال إن ما يثير قلقاً أكبر هو أن الاجتماع، الذي شارك فيه كبار موظفي الأمانة العامة، عُقد خارج مباني الأمم المتحدة. وشدد على أنه يجب التقييد على نحو صارم بالمواد ٦٠ و٦١ و١٠٦ و١٠٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٠.

الإنسان في إطار باب حقوق الإنسان، مع ما يقابل ذلك من تخفيضات في التكاليف التشغيلية المتعلقة بالوظائف. وفي إطار باب التكاليف التشغيلية أيضاً، توصي اللجنة الاستشارية بخفض بمبلغ ٢٥٢٠٠ دولار في إطار باب الخبراء الاستشاريين والخبراء، فضلاً عن خفض بمبلغ ٩٤١٠٠ دولار في إطار باب السفر الرسمي.

١٤٢ - ومع أخذ تلك التوصيات في الاعتبار، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على موارد إضافية لعام ٢٠١٤ بمبلغ إجمالي صافي قدره ٢١,٩٧٢,٤٠٠ دولار، وتوصي كذلك بالموافقة على تكاليف يبلغ مجموعها نفس مبلغ الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٤٣ - السيدة باكونيغا مانانو (أوغندا): قالت، متحدثة بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إن المجموعة تولي أهمية كبيرة إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في سياق التوصل إلى حل دائم للحالة في الصومال، وتعترف بتضحيات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي أوجدت البيئة المستقرة نسبياً التي تشغل فيها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

١٤٤ - وترحب المجموعة بالاحتياجات الإضافية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لعام ٢٠١٤ بمبلغ ٢٢١٥٦٢٠٠ دولار، وذلك من أجل تنفيذ ولايات جديدة صادرة عن مجلس الأمن، بما في ذلك لغرض تمويل وحدة الأمم المتحدة للحراسة، التي ستشكل جزءاً من التصور الأمني العام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وستقوم المجموعة بفحص جميع عناصر الاحتياجات الإضافية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة، فضلاً عن توصيات اللجنة الاستشارية، وذلك من أجل كفالة أن تكون لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها.